

## قراءة في الولاية الرئاسية بنصفيها: ما قبل 17 تشرين وما بعده

قبل ان يطوي العهد ايامه الاخيرة نهاية الشهر الجاري، لا بد من اجراء جردة حساب بما شهدته الولاية المحددة بست سنوات، من مفارقات بدأت بتسوية سياسية شاملة جاءت بالعماد ميشال عون الى قصر بعبدا، وقالت بأن يكون الرئيس سعد الحريري طيلة هذه الفترة في السرايا، على ان يحظى جميع اطرافها بما تم التفاهم في شأنه معها

كان ذلك قبل ان ينفرط عقد هذه التسوية على مراحل، بدأت اولها في الثلث الاول من الولاية فتوزعت القوى وتبدلت التحالفات من جديد وتموضعت خارج ما قالت به تلك التفاهات، وهو ما انعكس عدم استقرار في السلطة التنفيذية فشكلت خمس حكومات واعتذر رئيسان مكلفان عن تشكيلها. لذلك تجاوزت فترات تصريف الاعمال بما يتجاوز ثلث الولاية بقليل والى ما يقرب من 40% منها تزامنا مع اجراء الانتخابات النيابية العامة لولايتين عامي 2018 و2022.

لا يمكن تجاهل محطة 17 عشر من تشرين الاول 2019 التي شكلت تاريخا مفصليا بين النصف الاول من العهد والثاني منه. فالحراك الشعبي بلغ الذروة، وظهرت تردداته بسرعة قياسية على مختلف وجوه حياة اللبنانيين لاسيما المالية والنقدية والتربوية والصحية والتي زادت منها جائحة كورونا التي زادت من مظاهر انهيار الدولة ومؤسساتها.

الى ان جاء تفجير مرفأ بيروت في 4 آب العام نفسه، بما عكسه من مظاهر النكبة التي دمرت جزءا من بيروت ومرفئها واهراءاته. وكانت الحصيلة بما اقترب من 232 ضحية واصابة ما يزيد على 7000 مواطن ومقيم من جنسيات مختلفة، وتهجير ما يزيد على 300 الف مواطن. لكن ذلك لم يحل دون ان تشهد الولاية بعض المحطات الكبرى في مواجهة الارهاب ودحره كحرب الجرود في آب 2017 وبت بعض المشاريع التي بقيت دون ما هو مطلوب لتجاوز الازمات.

تزامنت هذه التطورات مع تشنجات دولية نتيجة تطورات الازمة السورية بمظاهرها المختلفة وما تسببت به الاحلاف التي شاركت

فيها دول كبرى كل على طريقته عسكريا، امينا، ماليا، سياسيا وديبلوماسية والتي زادت من تفاعلاتها وانعكاساتها السلبية على دول الجوار السوري ولبنان واحد منها. وقبل ان تطوى هذه الازمة جاء الغزو الروسي لاورانيا ليزيد من حدة الانقسامات الحادة على المستويين الدولي والاقليمي، حيث رفعت الازمة الغذائية والنفطية الى اخطر المراتب التي لم يشهدها العالم من قبل. وهو ما زاد من حدة الازمات المتناسلة والمتشابكة التي تعرض لها لبنان عجزت الحكومات المتتالية عن مواجهتها بعدما بلغت حدودا لم تعد تحتمل فعدت من ثالث اخطر الازمات الدولية.

في 31 تشرين الاول عام 2016 انتخب العماد ميشال عون رئيسا للجمهورية بعد ثلاث جولات انتخابية شهدتها الدورة الثانية لتعذر انتخابه في الاولى منها. شارك في جلستي الانتخاب 127 نائبا من اصل 128 بفعل استقالة النائب روبري فاضل وشهدت الجولات الانتخابية مفارقات غير طبيعية. وانتهت العملية الانتخابية بنيله 83 صوتا في مقابل 36 ورقة بيضاء و7 اوراق ملغاة، وورقة للنائبة ستريدا ججعج.

في خطاب قسم اليمين الدستورية قدم الرئيس عون ما يشبه برنامج عمل لعهد الرئاسي، وعلى مجموعة من الثوابت السياسية والوطنية والدستورية العامة، وخصوصا تلك المتصلة بالاصلاحات المالية والادارية ومكافحة الفساد والانتقال من الاقتصاد الريعي الى المنتج، ومواجهة الارهاب ومعالجة ازمة النازحين السوريين، مطالبا بعودتهم بعد التنسيق مع منظمات الامم المتحدة، واللاجئين الفلسطينيين وحققهم بالعودة. كل ذلك بهدف السعي الى الاستقرار المنشود الذي لا يمكن ان يتأمن الا

باحترام الدستور من خلال الشراكة الوطنية وتطبيق وثيقة الوفاق الوطني الدستور بكاملها ومن دون استثنائية، وتطويرها اذا استدعت الحاجة. وعندما تطرق الى المناصفة الفعلية بين المسلمين والمسيحيين، اعتبر انها "لا تتأمن الا عبر قانون انتخابي يؤمن عدالة التمثيل". وبعد عامين تقريبا، وضع القانون الجديد للانتخاب على اسس اصلاحية محدودة اعتمدت فيه النسبية بعد اعادة النظر بالدوائر الانتخابية الـ15، واجريت الانتخابات النيابية العامة في 6 ايار 2018، وبقي القانون عينه في الدورة اللاحقة التي اجريت في 15 ايار الماضي وشملت للمرة الاولى دول الاغتراب وفقا للقانون الجديد.

تمايزت الحياة الحكومية بالكثير من الازمات والانهايات المالية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية والصحية، خصوصا في المرحلة التي تلت 17 تشرين الاوالم 2019 وتراوحت بين مد وجزر غير مسبوقين بعدما تضاءلت قدراتها على المواجهة، وافتقدت الاجماع السياسي والتضامن المطلوب بسبب الخلافات، ولم تتمكن من تنفيذ الحد الادنى من الاصلاحات المطلوبة والتفاهات التي رهنت الدول الكبرى والخليجية منها والدول والمؤسسات المانحة مساعداتها بها، لاسيما انها اهتمتها بالانحياز الى محور الممانعة فقطعت علاقاتها بها ورهنت المساعدات بالمؤسسات الخاصة والجمعيات سواء تلك التي انشأتها او تلك التابعة للقيادات الروحية والمجتمع الاهلي، كما الجيش اللبناني والصليب الاحمر. لذلك، لم تنفع النداءات التي وجهتها في اكثر من اتجاه وبقيت المبادرات الخارجية محدودة لاسيما في الاستحقاقات الكبرى، وبقيت محصورة بالمبادرات التربوية والصحية ومساعدة



لافتقاده الى مطالب صندوق النقد وعجز عن البت بقانون "الكابيتال كونترول" واعادة هيكلة المصارف بعدما اقتربت من البت موازنة عام 2022 بطريقة اعترف الجميع بهزالتها وما حوته من ارقام وهمية وخيالية لا تنطبق والواقع، ومن دون البت بقيمة الدولار الجمركي الذي يضمن نسبة عالية من واردات الخزينة العامة، ومن دون وضع الصيغة النهائية لخطة التعافي الاقتصادي والمالي.

مهما تعددت الازمات، فقد سنحت الظروف في النصف الاول من الولاية لتوجيه ضربة قاسية للمجموعات الارهابية فشن الجيش عملية "فجر الجرود" لتحرير الجرود اللبنانية في عرسال ومحيطها من الارهابيين وكشف مصر العسكريين المخطوفين، بعد انقضاء فترة طويلة من دون ان يؤدي التقصي الى اي نتيجة. كما انجز الجيش استئصال الخلايا الارهابية النائمة والقضاء عليها استباقيا بتنسيق استخباري وعسكري وامني، وكان آخر هذه العمليات في وادي خالد في الاسبوع الاخير من ايلول الماضي.

وطوق الجيش ما اعتبره تهديدا للسلم الاهلي، وبعضها عنفي ومذهبي، بعدما توسعت في مناطق حساسة مختلفة اعتبارا من 17 تشرين الاول 2019 كما جرى السهر على تقييد لبنان بالقرار الدولي رقم 1701 على الحدود الجنوبية، ورصد خروقات العدو الاسرائيلي وتوثيقها وتقديم الشكاوى الموثقة الى الامم المتحدة في موازة السعي الى اقفال المعابر غير الشرعية على الحدود الشرقية كما البحرية لوقف مسلسل تهريب المخدرات الى العواصم العربية والافريقية والتي ادت الى قطيعة خليجية.

في الشأن الاجتماعي، لم يكتمل السعي الى اصدار قانون الحماية الاجتماعية الشاملة المعروف بـ "قانون الشيخوخة"، والعمل على اعتماد البطاقة الصحية بعدما صدر قانون الدولار الطالبي.

في السياسة الخارجية، نجحت الدبلوماسية عبر المبادرة الكويتية في تحسين جزئي للعلاقات مع دول الخليج، وتواصلت مساعي التصدي لملف النزوح السوري في كل المحافل الاقليمية والدولية. بالاضافة الى قوافل العودة الطوعية التي نظمتها المديرية العامة للامن العام

الجيش والمؤسسات الامنية بما يضمن قدرتها على القيام بمهامها في ظل الشلل الذي اصاب الوزارات والمؤسسات العامة.

رغم تسخير موجودات مصرف لبنان من اموال المودعين والاحتياطي الالزامي في عمليات الدعم التي بددت موجودات مصرف لبنان، تراجعت في 3 سنوات من 34 مليار دولار الى ما دون 9 مليارات قبل رفع الدعم عن المواد الاستهلاكية تدريجا، لاسيما المازوت والبنزين، وانحصرت سياسة الدعم باصناف مختلفة من الادوية المزمنة والسرطان. كل ذلك بسبب عدم القدرة على ضبط الحدود البرية والبحرية، وقد ثبت ذلك عندما رصدت المحروقات والمواد المدعومة منها في سوريا والمواد الغذائية في دول افريقية واوربية، وهو ما ادى الى اعمال هدر خيالية افقرت الدولة. كما انعكس تراجع حجم المالية العامة اضرابا مفتوحا على مستوى موظفي الادارة العامة، فاقفلت ابواب الوزارات والمؤسسات العامة طلبا لتصحيح روايتهم. وتمدد ذلك الى سلك القضاء والمساعدين القضائيين عدا عن اساتذة الجامعات وواجيرو، فشلت حركة الاتصالات والانترنت تزامنا مع فقدان اخراجات القيد والسجل العدلي والطابع المالية والبريدية لفترات طويلة.

”  
ممركة فجر الجرود  
علامة فارقة في مواجهة  
الارهاب

الى ارتفاع منسوب الفقر الى ما يقترب من 73% من اللبنانيين، وعلى وقع انهيار اسعار العملة الوطنية التي تدرجت من 1515 ليرة عام 2017 الى ما يقارب 40 الفا نهاية ايلول الماضي، انطلق التدقيق الجنائي في حزيران الماضي بعد عامين على التحضيرات التي سبقتها ومناقشات تناولت توقيع العقود مع الشركات التي اتتبت للمهمة قبل التوقيع مع شركة "الفارس اند مارسال". كل ذلك جرى في وقت عجزت فيه الحكومات عن تلبية مطالب صندوق النقد الدولي بعدما تعهدت بها في اتفاق عقد في قصر بعبدا مطلع نيسان الماضي. فنالت تسيهات عدة من ادارته العليا تجاوز بعضها التحذير مما هو آت. حتى ان تعديل قانون السرية المصرفية الذي اقره مجلس النواب رده رئيس الجمهورية

APPLY NOW!



نيابة الرئاسة وموافقة المنظمة الفرنكوفونية على استضافة لبنان المكتب الاقليمي لها بدءاً من عام 2020.

كما اطلق رئيس الجمهورية مبادرة لانشاء "اكاديمية الانسان للتلاقي والحوار" في لبنان عبر اتفاقية متعددة الطرف، واستضافة القمة العربية التنموية الاقتصادية الاجتماعية في لبنان عام 2019 وما تقرر من خطوات لجهة وضع رؤية عربية مشتركة في مجال التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي والامن السيبراني، واعتماد استراتيجيا اعادة الاعمار في سبيل التنمية وفي مقدمها تأسيس مصرف عربي لاعادة الاعمار والتنمية، حيث دعا جميع المؤسسات والصناديق التمويلية العربية للاجتماع في بيروت لمناقشة هذه الاليات وبلورتها عمليا.

في الشؤون المالية والاقتصادية، تقرر في اول اجتماع لمجلس وزراء عقد برئاسته الموافقة على اتفاقات الاستكشاف والتنقيب عن الغاز في البحر بعد طول انتظار منذ العام 2013، وبالتالي صدور المراسيم المتعلقة باطلاق دورة التراخيص الاولى وتلزييم اول بلوكين لتجمع شركات عالمية، وبدء عملية التنقيب. اضافة الى انتظام المالية العامة بمعاودة اقرار قوانين الموازنات العامة والموازنات الملحقه تباعا، بعد توقف دام منذ عام 2005، والتدقيق في الحسابات المالية العامة كافة منذ عام 1993، ووضع قطوعات الحسابات عنها. والى السعي لكشف الاموال العامة المهدورة، وبشرت عمليات التدقيق لدى ديوان المحاسبة والاحالة لدى النيابة العامة المالية. كما اقر قانون الضريبة على الشركات العاملة في قطاع البترول، وقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص. كذلك وضعت خطة اقتصادية للسنوات الخمس المقبلة بعد تكليف مؤسسة McKinsey & Company بوضعها وهي خطة تؤكد على لزوم اعتماد نهج الاقتصاد المنتج. كما تم تعيين اعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعد طول انتظار منذ العام 1999 وانتخاب هيئة المكتب والرئيس. كما شهدت الولاية على اقرار قانون استعادة الجنسية للمتحدثين من اصل لبناني، واطلاق التفاوض في شأن ترسيم الحدود البحرية للبنان.



◀ والتي اعادت حوالي 450 الف نازح الى سوريا، وضعت اكثر من خطة لاعادتهم وعدم ربطه بأي حل سياسي للحرب السورية، ومتابعة اللجوء الفلسطيني على قاعدة حق العودة. كما حضر لبنان في الاجتماعات السنوية في الامم المتحدة، والقمة الاسلامية الاستثنائية حول القدس، ومؤتمر الحوار الاوروبي - المتوسطي، والقمة العربية في السعودية، وافتتاح الدورة الاولى للبرلمان الاوروبي، والقمة الفرنكوفونية في يريفان حيث تمت تولية الرئيس اللبناني

اقطر ما واجهه  
العهد: وقف سداد ديون  
الدولة والكورونا وتفجير  
مرفا بيروت